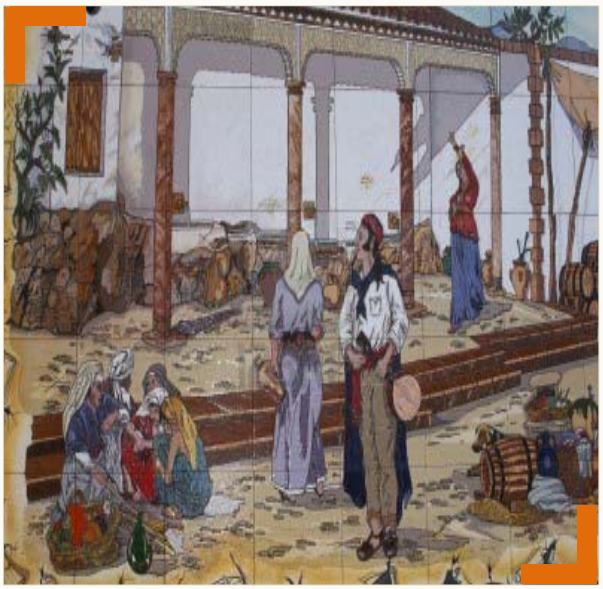

معالم من الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس "الفنادق أنموذجًا"

د. خليل خلف الجبوري

مدرس تاريخ المغرب والأندلس

كلية الآداب – جامعة تكريت

محافظة صلاح الدين – جمهورية العراق

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

خليل خلف الجبوري، معالم من الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس: الفنادق أنموذجًا.- دورية كان التاريخية.- العدد الثامن عشر؛ ديسمبر ٢٠١٢. ص ٥٧ – ٦٠.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

خمسة أعوام من الدراسات التاريخية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

ملخص

ازدهرت الحضارة العربية الإسلامية في بلاد الأندلس ازدهارًا انتبه إليه الأعداء قبل الأصدقاء، فقاموا بإرسال الوفود لكسب شيء من تلك الحضارة التي لم تصل إلى ما وصلت إليه لولا الفكر الإسلامي الذي تمكن من بناءها وصقلها لبنة لبنة، ومن الشواهد على تلك الحضارة وفي مجال الفكر العمراني هو الفنادق التي انتشر وجودها في العالم الإسلامي عامة وفي بلاد الأندلس خاصة، ولم تكن تلك الفنادق إلا لإيواء التجار والمسافرين، فضلاً عن أنها لم تكن عشوائية بل منضبطة بضوابط إدارية وشرعية، سهلت على روادها وساكنيها ابتعادهم عن بيوتهم وأوطانهم، ولأجل ذلك تحاول صفحات هذا المقال التعريف بالفندق، وصفاته، والخدمات التي يقدمها الفندق والفندقي، فضلاً عن ذكر أعداد الفنادق التي كانت موجودة في بعض مدن الأندلس، ودور الدولة في الاهتمام بالفنادق ومراقبتها.

وخلص المقال إلى نتائج أهمها أن بلاد الأندلس كانت تحتوي على فنادق كثيرة جدًا تعدت أعدادها الألف فندق، وأكثر ما كانت تنتشر في مدن الموانئ. واتسمت تلك الفنادق بفن معماري مميز، كما أن الفندق كان يقدم كل اللوازم من فراش إلى غطاء لمرتاديه فضلاً عن مكان لحفظ الأموال. كما عملت بعض الفنادق على توفير بعض مستلزمات الطبخ أيضًا. وكانت الدولة تراقب الفنادق بشكل دائم من خلال مؤسسة ولاية السوق أو ما يعرف بالمحتسب.

مقدمة

أدت الحركة التجارية النشطة من وإلى موانئ بلاد الأندلس، إلى ظهور الحاجة لأماكن يأوي إليها التجار والوافدين من عمال وغيرهم، لاسيما إذا ما علمنا أن الظروف الجوية في بعض الاوقات تلزم التاجر البقاء في أحد الموانئ لمدة تزيد عن الشهرين أو اكثر، لاسيما في فصل الشتاء إذ تقل حركة النقل بسبب الظروف الجوية من أمطار ورياح. كما أن التجار وحال وصولهم إلى الموانئ الأندلسية كانوا يحتاجون وبشدة إلى خدمة الفنادق لإنزال بضائعهم فيها لغرض احتساب ما عليها من ضرائب من قبل موظف الميناء التابع للمحتسب[1] أولاً ولتأمينها من السرقة أو الظروف الجوية ثانيًا.

تذكر إحدى رسائل الجنيزة رسالة تصور لنا جزء من الواقع التجاري الموجود في بلاد الأندلس، والذي نستطيع من خلاله التعرف على جزء بسيط عن الخدمات التي كانت تقدم. وهذه الرسالة ارخت يوم ١٠ أكتوبر ١١٣٨م (٢٩ شوال ٥٣٢هـ) وهي من اسحاق بن بروخ التاجر المقيم بمدينة المرية إلى سعيد خلفون والموجود آنذاك بمدينة تلمسان، اذ قدم اليها من فاس، وكان قبل ذلك في الأندلس. أما عن مضمون هذه الرسالة فهي تبين تسلم التاجر اسحاق ثمن كمية من النحاس المصقول قد بيعت في تلمسان، وعن أسعار أصناف الحرير في سوق المرية، ذاكرًا أسعار النحاس والشمع والفلفل وبعض العقاقير الطبية، كما يتحدث عن حركة المراكب بين المرية وبين الإسكندرية، ونورد أدناه جزءًا من

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

نص الرسالة "... قبل أربعة أيام، تسلمت من تلمسان – مع ابي يعقوب بن المنة – ١٠٠ مثقال ... ثمنا للنحاس المصقول ... وكنت أبلغتكم بأنني تسلمت المائة مثقال المرسلة منكم من فاس. وقد طلبت مني أن أشتري بالمبلغ حريرًا. والواقع أن سعر الحرير كان معقولاً. لذلك اشتريت حريرًا بخمسين مثقالاً. ولكن عندما حان موعد اقلاع المراكب. واتضح لي انكم سوف تقضون بقية الصيف في الأندلس، امسكت عن الشراء، وتركت المبلغ.... وأود إعلامكم أن ثمن الميروبالان[٢] أعلن في السوق. بعت نصف رطل بنصف مثقال، ثم لاحظت أنكم حددتم الثمن بمثقال ونصف المثقال[٣] للرطل، فتركته ولم أبع سوى نصف الرطل المذكور، أما التربد[٤] فثمنه اليوم مثقال واحد للرطلين. بعد يوم من كتابة الرسالة، وصل مركب من الاسكندرية أمضى في الطريق خمسة وستين يومًا. وقال تجار المسلمين فيه أنهم تركوا وراءهم مركبين على أهبة الاقلاع إلى المرية، ولكنهم لم يبصروا المراكب المقلعة، وليس لديهم معلومات عنها".[٥]

ورسالة أخرى توردها كونستبل[٦] ومضمونها "من جهة أخرى، لقد اختفى الفلفل، ولم يعرضه أحد. السعر أقل من ١٣٠ [ربع دينار للوقية]، ولكن لم يشتر أحد. [طبعًا] أن جميع الغرباء، إما باعوا وكان السعر ١٣٢ - ١٣٠، ويعدون ذلك نعمة، أو أنهم باعوا وسافروا. ولكن قلبي لم يسمح لي أن أبيع بمثل هذا السعر، واحتفظت بالمواد حتى موعد اقتراب المركب القادم، بأمل أن يرتفع السعر".

يتضح لنا من خلال قراءة الرسالتان أنهما تزودنا بمعلومات قيمة عن الواقع التجاري في الموانئ في بلاد الأندلس، فهي تعطينا تصورًا أن التاجر كان يقيم في الأندلس لمدة زمنية قد تصل إلى فصل سنوي، وهذا الامر يحتم عليه الاستقرار، وكانت الفنادق هي من توفر الاستقرار له. كما أن التجار وخاصةً تجار الجملة لم يكن بوسعهم انزال تجاراتهم في أي مكان لبيعها، كما لم يكن بوسع زبائنهم المحتملين أن يعقدوا صفقات البيع والشراء معهم، بل إن الدولة كانت تفرض عليه أن يحمل بضاعته إلى الخانات أو الفنادق لغرض فرض الضرائب المحتملة عليها أولاً، ثم لضمان تجنب التجار الوافدين الوقوع بأيدي المحتالين ثانيًا[٧].

ولا يمكن أن نغفل أهمية تجارة العبيد (الصقالبة) الذين تأتي بهم قوافل التجار الراذانية من الشمال والاستقرار لمدة في بلاد الأندلس، ثم المرور إلى بلاد المغرب العربي. هذه الرحلة كانت توجب على التجار الراذانية وبلا شك المبيت في الفنادق الاندلسية أينما وجدت، فلا غرابة إذن من وجود تلك الأعداد الكبيرة من الفنادق والخانات. وبذلك فإن الفنادق والخانات كانت من أهم الخدمات التي كانت تقدمها الموانئ للوافدين إليها من التجار وغيرهم. وسنبدأ بذكر الفنادق أولاً ومن ثم الخانات ثانيًا.

الفنادق والخانات

(١) الفندق:

الفندق هو المكان الذي ينزل فيه التجار والمسافرون وغيرهم فيه،[٨] فضلاً عن حفظ البضائع وخزنها فيه، لتباع أحيانًا بالجملة، لذلك كانت في بعض الأحيان تسمى الفنادق بأسماء المواد المحفوظة فيه.[٩]

(٢) الخان:

المكان الذي تخزن وتباع فيه بضائع التجار، فضلاً عن كونه مأوى للتجار الغرباء.[١٠]

والفرق بين الفندق والخان: أن الفنادق كانت تقام داخل المدن، أما الخانات فغالبًا ما كانت تقام خارج المدن على امتداد الطرق التجارية.[١١]

وتتشابه الفنادق والخانات في أنهما أماكن لخزن البضائع ومأوى للتجار، وهما متشابهان معماريًا فيذكر بلباس أن للفندق نفس نظام الخان المعماري "فهو يتألف من صحن أوسط حوله ممار بها أربعة أروقة تشتمل على الغرف".[١٢] وكان الفندق يتكون من بهو مستطيل، أو مربع تدور به ممرات تطل على هذا البهو، وتتوزع غرف الفندق خلف تلك الممرات، وكان الطابق الأرضي في الغالب مخصص للمخازن والاصطبلات، أما الطابق العلوي، ففيه غرف النزلاء ومخازن البضائع المعدة للبيع، ويوجد فيه سلمين (درجين)، وفي العادة يخلو الفندق من أي منفذ لتجنب السرقات، وكانت غرفة الفندقي (صاحب الفندق) تقع في الأعلى ومزودة بنافذة تطل على الباب الرئيس ليتمكن من أن يشاهد الداخل والخارج.[١٣]

وفي بداية الأمر لم تكن تلك الفنادق تحتوي على اسرة للنوم، إنما كان النزلاء ينامون على حصران يعطيهم إياها صاحب الفندق بمعية الأغطية اللازمة، وأحيانًا كان يقدم لهم الطعام.[١٤] ثم ظهرت بعض الخدمات التي تقدم للنزلاء منها إيداع الأموال، وتوفير قاعة لصنع العجين، وفرن لإنتاج الخبز، وأماكن للتجار العزاب والعوائل، فضلاً عن أماكن لإيواء حيواناتهم، وكانت تتوفر الخمور للجاليات غير الإسلامية.[١٥] ثم ظهرت خدمة أخرى وهي توفير (خزنة) في غرف الفندق ليتسنى للساكن لاسيما التاجر حفظ أمواله فيها، فقد دل على ذلك ما موجود في كتاب الأحكام في المسألة(٢٤١) من خلال السؤال عن "مَن استودع وديعة وساكن في فندق فأراد سفرًا فدفعها إلى رجل ساكن في فندق فجعلها في خزانته".[١٦]

كما ظهر التخصص في الفنادق، ونقصد بالتخصص هنا أن الفندق كان يأوي تجارًا متخصصين ببضاعة ما، فكانت بعض الفنادق في عصر الإمارة مختصة ببيع بالخمور، إلى أن تولى الأمير عبدالرحمن بن محمد الإمارة، فأمر بإراقة تلك الخمور، كما يذكر ابن سعيد أن الأمير عبدالرحمن "استفتح دولته بهدم فندق الخمور".[١٧] ويبدو أن عدد الفنادق كان كبيرًا جدًا في بلاد الأندلس؛ بحيث لا يسير السائر مسافة أو مسافتين إلا وجد فندقاً أو بيتًا أعد

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

لنزول التجار والمسافرين، ويقدم فيه الطعام والعلف للحيوانات، وكان الحساب يدفع عند الخروج من الفندق.[١٨]

وفي بعض الأحيان ولعدم وجود فنادق في بلدة ما، يقوم البعض بتحويل بيوتهم في الأزقة إلى فنادق للسكن، وهذا ما نجده في المسألة رقم (٣٤٢) في كتاب الأحكام في السؤال التالي "الجاران في الزنقة يحولان داريهما فندقين... بنى أحدهم في داره فندقًا عظيمًا. وبنى الثاني فندقًا أقل من هذا الأول، وليس بين أبواب الفنادق والدار الثالثة إلا نحو ثلاثة أذرع، وليس في البلد فنادق غير هذه".[١٩] وهذا يدل على أن الحاجة إلى وجود الفنادق كانت ملحة آنذاك بسبب كثرة الوافدين من التجار وغيرهم، ولا يمكن أن نغفل أن الواقع الجغرافي لبلاد الأندلس أوجد ذلك التنوع الاقتصادي والذي بدوره كان سببًا في نشاط الحركة التجارية، فضلاً عن وجود نوع من الاستقرار في الواقع السياسي.

كان ميناء بجانة يحتوي على الكثير من الخانات،[٢٠] ونلاحظ أن ميناء المرية المشهور وبسبب كثرة المراكب التجارية الوافدة إليه من بلاد الشام والإسكندرية، كان فيه تسعمائة وسبعون فندقاً[٢١] والكثير من الخانات،[٢٢]، وهذا العدد الهائل من الفنادق يدل على أن المدينة كانت مفعمة بالنشاط التجاري. وربما يستغرب البعض من هذا العدد الكبير من الفنادق والخانات، فيمكن القول أن غرف الفندق القليلة ووجود الفنادق المتخصصة التي تستوعب تاجر واحد فقط، فضلاً عن ظهور البيوتات الفندقية التي لا تحتوي إلا على تاجر واحد أو اثنان أيضًا، هو ما أدى إلى ظهور هذا العدد الكبير من الفنادق، زيادة على أن تلك الفنادق كانت موجودة داخل الميناء مع ارباضه المحيطة به. كما احتوى ميناء مالقة على العديد من الفنادق التي احتوت التجار وبضائعهم داخل الميناء.[٢٣] ولكثرة الوافدين على ميناء الجزيرة الخضراء وكثرة تجاراتها فقد كان فيها العديد من الفنادق.[٢٤] وكان في ميناء طريف العديد من الفنادق.[٢٥]

وكان في ميناء قرطبة أيام المنصور بن أبي عامر (٣٦٧-٣٩٢هـ/٩٧٧-١٠٠٢م) (٦٠٠) خان وفندق،[٢٦] ثم توسعت لتصبح ٩٠٠ فندق.[٢٧] كما كان فيها الكثير من الخانات،[٢٨] وجمع صاحب تاريخ الأندلس[٢٩] تلك الأعداد بالقول: "وكان بها من الفنادق والخانات ألف وستمائة فندق لسكنى التجار والمسافرين والعزاب والغرباء وغيرهم". ثم إن مهمة مراقبة تلك الفنادق كانت من المحتسب الذي يقوم بفحص الفنادق فحصًا دقيقًا لمعرفة الداخل والخارج، فضلاً عن البضائع الواردة والخارجة منه، كما يمنع النساء الخليعات من التردد على الفندق، كما يمنعهن من الكشف عن رؤوسهن عمدًا امام الفنادق بغية جذب أنظار التجار.[٣٠]

خاتمة

كل تلك الأعداد الكبيرة من الفنادق والخانات تدل وبشكل واضح على اهتمام الدولة الأندلسية في عصري الإمارة والخلافة بضرورة وجود الفنادق، لأنها تشكل المأوى الوحيد للوافدين من التجار، ولم يكن النشاط الاقتصادي عامة والتجاري خاصة يمكن أن يكون له ذاك النشاط الحيوي لولا وجود تلك الفنادق والخانات التي تضمن راحة التجار وحفاظ بضائعهم، كما احتوت على أغلب الخدمات من أغطية، وأفران، وأماكن لخزن الأشياء الثمينة، وامتازت أنها خدمة تجارية بمقابل مادي.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الهوامش:

(١) النقيب، أحلام حسن مصطفى، **ولاية السوق في الأندلس على عصر الخلافة ٣١٦-٣٩٩هـ/٩٢٨-١٠٠٨م**، منشور ضمن كتاب بحوث ودراسات أندلسية ومغربية، مكتب القمة للنشر، (الموصل: ٢٠١٠)، ص١٠٠.

(٢) **الميروبالان**: عشب طبي يستخدم لأمراض الأمعاء. ينظر: الطيبي، أمين توفيق، **جوانب من النشاط الاقتصادي في المغرب – في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي من خلال رسائل ((جنيزة القاهرة))**، منشور ضمن دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب، (تونس: ١٩٩٧): ١٥٤/٢.

(٣) **المثقال**: حدد المثقال بـ درهم ودانقان ونصف، ما يعادل عشرون قيراطًا، أو خمس وثمانون حبة. ينظر: ابن بسام المحتسب، محمد بن أحمد، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق: حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، (بغداد: ١٩٦٨)، ص١٨٤.

(٤) **التريد**: مقيئ يشتق من نبات يزرع في بلدان جنوب شرق أسيا. ينظر: الطيبي، **جوانب من النشاط الاقتصادي**: ١٥٤/٢.

(٥) الطيبي، **جوانب من النشاط الاقتصادي**: ١٤٢/٢ - ١٥٤.

(٦) أوليفيا ريبي، كونستبل، **التجارة والتجار في الأندلس**، تعريب: فيصل عبدالله، مكتبة العبيكان، (المملكة العربية السعودية: ٢٠٠٢)، ص١٣١.

(٧) كاهن، كلود، **الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية**، ترجمة: حسين جواد قبيسي، مراجعة: علي نجيب محفوظ، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ٢٠١٠)، ص٢٧٧ - ٢٧٨؛ كونستبل، التجارة والتجار، ص١٨٨.

(٨) سالم، عبد العزيز، **في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، (الإسكندرية:١٩٨٥)، ص٢١٦؛ عباسي، يحيى أبو المعاطي محمد، **الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس (٢٣٨-٤٨٨هـ/٨٥٢-١٠٩٥م)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، (مصر: ٢٠٠٠)، ص٨٧٥.

(٩) عباسي، الملكيات الزراعية، ص٨٧٥.

(١٠) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، ط٢ ، تحقيق: عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، (القاهرة: د.ن)، ص١٨٤؛ بلباس، ليو بولدو توريس، **الأبنية الإسبانية الإسلامية**، تعريب: علية إبراهيم العناني، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، السنة الأولى، ١٩٥٣، ع ١، ص١١٨.

(١١) عاشور، سعيد عبدالفتاح، **الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية**، مجلة عالم الفكر، الكويت، ابريل – مايو – يونيو، ١٩٨٠ ، مج ١١ ، ع١، ص١٢٣.

(١٢) **الأبنية الإسبانية الإسلامية**، ص١٢٠.

(١٣) سالم، **في تاريخ وحضارة الإسلام**، ص٢١٦ ؛ بولاديان، فيليب اواديس سيمون، **الفضاءات الحضرية المفتوحة في المدينة العربية التقليدية**، منشور ضمن بحوث الندوة القومية الأولى لتاريخ العلوم عند العرب، مركز إحياء التراث العلمي، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٣ - ١٥/ شباط ، ١٩٨٩ : ٢٧٧/١ ؛ عباسي، **الملكيات الزراعية**، ص٨٧٥.

(١٤) عباسي، **الملكيات الزراعية**، ص٨٧٥.

(١٥) عاشور، **الحياة الاجتماعية**، ص ١٢٣ - ١٢٤.

(١٦) المالقي، عبدالرحمن بن قاسم الشعبي، **الأحكام**، تقديم وتحقيق: الصادق الحلوي، دار الغرب الإسلامي، (بيروت: ١٩٩٢)، ص١٧٥.

(١٧) ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى، **المغرب في حلى المغرب**، ط٢ ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف (مصر: د.ن): ٤٦/١.

(١٨) محمد الغساني الأندلسي، **رحلة الوزير في افتكاك الأسير**، حررها وقدم لها: نوري الجراح، دار السويدي للنشر والتوزيع – المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (الإمارات العربية المتحدة: ٢٠٠٢)، ص٥٨ - ٥٩؛ عباسي، **الملكيات الزراعية**، ص٨٧٥.

(١٩) المالقي، ص٢١٢ - ٢١٣. وينظر: الونشريسي، أحمد بن يحيى، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، (بيروت: ١٩٩٠): ٤١/٩.

(٢٠) ابن حوقل، محمد بن علي النصيبي، **صورة الأرض**، دار صادر، (بيروت: د.ن): ١١٦/١ .

(٢١) الشريف الادريسي، محمد بن محمد بن عبدالله بن إدريس الحموديني الحسيني، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة: ١٩٩٤): ٥٦٣/٢؛ الحميري، محمد بن عبدالمنعم، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، ط٢ ، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، (بيروت: ١٩٨٤)، ص٥٣٨ ؛ المقري، أحمد بن محمد التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت: ١٩٦٨): ١٦٣/١؛ اولسومر، بوجن، **أسلافنا العرب**، ترجمة: محمد محفل، منشورات وزارة الثقافة، (الجمهورية العربية السورية: ١٩٩٥)، ص٤٥.

(٢٢) ابن حوقل، **صورة الأرض**: ١١٦/١ ؛ طويل، مريم قاسم، مملكة المرية في عهد المعتصم بن صمادح، مكتبة الوحدة العربية – دار الكتب العلمية، (بيروت: ١٩٩٤)، ص١٥٨.

(٢٣) الإدريسي، **نزهة المشتاق**: ٥٧٠/٢.

(٢٤) الحميري، **الروض المعطار**، ص٣٩٢.

(٢٥) الحميري، **الروض المعطار**، ص٣٩٢.

(٢٦) الحماد، محمد عبدالله، **التخطيط العمراني لمدن الأندلس الإسلامية**، منشور ضمن كتاب: السجل العلمي لندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، (المملكة العربية السعودية: ١٩٩٦)، القسم الثالث، ص١٥٩.

(27) Seeley, Robert Benton, **The Spanish Penisula**, London, p.71.

(٢٨) ابن حوقل، **صورة الأرض**: ١١٦/١.

(٢٩) مؤلف مجهول، **تاريخ الأندلس**، تحقيق: عبدالقادر بوباية، ط٢ ، دار الكتب العلمية، (لبنان: ٢٠٠٩)، ص٧٨.

(٣٠) ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي، **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تحقيق: إ. ليفي بروفنسال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، (القاهرة: ١٩٥٥)، ص٥٦ - ٥٧؛ كونستبل، **التجارة والتجار**، ص١٨٩.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449